الدفاع الاميركية الموزعة في العالم. وقد حاولت الادارة الاميركية التأكيد للدول التي اتصلت بها في هذا الشأن، على أن تلك القوة لا علاقة لها بقوات التدخل السريع الاميركية. وبالصيغة ذاتها تحدث ستيرنر مع المصريين، إذ أكد لهم «أن المقصود ليس اقامة قواعد عسكرية، فالقوة متعددة الجنسية ستشرف على تنفيذ السلام، وأية قوة اميركية ستشارك فيها، ستسعى إلى ذلك أيضاً» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٠٥، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

كما أكد وزير الخارجية الاميركي، في مشاوراته مع وزير الخارجية الاسترالي، بشأن اشتراك استراليا في القوة على هذا الأمر، «وقدم هيغ ضماناً إلى ستريت، وزير الخارجية الاسترالي، أن القوة المقترحة لن يكون لها أي دور يتجاوز حفظ السلام. كما ذكر له أن السعودية والاردن أكدتا على الدوام، اضافة إلى دول عربية معتدلة اخرى، أن لمصر الحق في التفاوض على عودة أراضيها، مشيراً إلى أن هذه الدول لا تعارض إلا المفاوضات الاسرائيلية ــ المصرية من أجل الحكم الذاتي الفلسطيني» (**النهار**، ١١/٦/١٩٨١).

وتتناقض تأكيدات هيغ هذه مع تصريحات سابقة له ولرجال من الادارة الاميركية بشأن ما يمكن أن يشكله الاشتراك الاميركي في قوة حفظ السلام في سيناء من تعزز للدرع الأمني الاميركي.

مشاركة الدول

علقت الاذاعة الاسرائيلية على تمسك مصر بضرورة أن تتولى الامم المتحدة مسألة الرقابة في سيناء بالقول: «إن مصر مضطرة، لا سيما أمام العالم العربي، إلى اتخاذ موقف يمنع دخول الولايات المتحدة كعنصر حقيقي في قوة المراقبة، إلا من منطلق عدم توافر أي خيار آخر» (ر. إ.إ.، العدد ٢٣٠٥، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

لكن مصر كانت مقتنعة بأن الامم المتحدة لن تقبل تلك المهمة، لذا سعت، منذ بدء المفاوضات لتشكيل القوة، إلى الاتصال بدول العالم كي تشترك في القوة متعددة الجنسية. ففي جولة قام بها وزير خارجية مصر كمال حسن علي، عرض الأمر على الدول الاسكندينافية، وقد أوضحت تلك الدول للوزير المصري عدم امكان مشاركتها «إلا إذا كانت هذه القوات ستعمل تحت علم الامم المتحدة» (**السفير**، ٢٩/٣/١٩٨١). لكن كمال علي، أعلن، في حينه، «أن بعض دول اميركا اللاتينية أعلنت استعدادها للاشتراك» (**المصدر نفسه**).

وسعت الولايات المتحدة، بدورها، إلى هذا الغرض فاتصلت بعدد من الدول، لكنها ووجهت بالتحفظ ذاته. ولا يبدو حتى الآن ما يؤكد اشتراك أي من الدول التي اتصلت بها، إذا استثنينا ترحيب وزير الدفاع الكندي بذلك «إذا طلبت مصر واسرائيل ذلك» (**المصدر نفسه**، ٢١/٥/١٩٨١). أما حكومة استراليا، فقد أثارت المعارضة الاسترالية البرلمان ضدها، وكشفت وثائق أمامه تؤكد أن هدف الولايات المتحدة ايجاد نقاط ارتكاز أمنية اضافية في منطقة الشرق الأوسط تحت غطاء القوة المتعددة الجنسية، مما دفع وزير خارجية استراليا إلى ارسال رسالة لوزير الخارجية الأميركي هيغ مؤرخة، في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي، موضحاً «ان الاشتراك في قوة في سيناء دون اشراف الامم المتحدة سيسبب صعوبات لاستراليا» (**النهار**، ١١/٦/١٩٨١).

ويبدو أن مشاركة دول أخرى، أو عدمها، ليست مسألة ذات شأن بالنسبة للدول الثلاث، مصر واسرائيل والولايات المتحدة، فاسرائيل ترغب في وجود أميركي فعال في سيناء. ومصر أكدت أكثر من مرة على أنها مستعدة لتقديم أية تسهيلات للولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفياتي من جهة، وللدفاع عن مصالحها الحيوية في منطقة الخليج من جهة أخرى.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أشار الخبراء «إلى أن من مميزات مشروع المشاركة في قوة سيناء امداد الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط، مع مراعاة التحفظ العربي حيال